



المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences



PISSN : 1812-8742

EISSE : 2791-092X

Arcif : 0.375

Financial Performance and Its Impact on the Stock Prices Traded in the Iraq Stock Exchange (Analytical study in the Bank of Baghdad)

الاداء المالي وأثره في اسعار الاسهم المتداولة في سوق العراق للأوراق المالي
ادراسة تحليلية في مصرف بغداد،

أ.م.د. رحيم شراد عامر، المشرف

Rahim Shrad Amer

dr_raheem_sh@uomustansiriyah.edu.iq

محمد عبد الله ابراهيم، الباحث

Mohammed Abdullah Ibrahim

mohamed.ibrahim@uomustansiriyah.edu.iq

الجامعة المستنصرية / كلية الإدارة والاقتصاد

Abstract

This study aims to examine the impact of the financial performance of private banks on the stock prices of these banks traded on the Iraq Stock Exchange. It focuses on analyzing financial performance indicators and measuring their contribution to explaining changes in the average annual closing price as a market value indicator. The study was applied to the Bank of Baghdad for the period 2016–2023 using financial and statistical analysis methods. The findings indicate that improved financial performance enhances investor confidence, positively reflecting on stock prices. The study recommends improving operational efficiency in banks, as it directly contributes to strengthening financial performance and increasing stock market value.

Keywords: Financial Performance, Stock Prices

المستخلص

يهدف البحث إلى دراسة تأثير الأداء المالي للمصارف الخاصة في أسعار أسهمها المتداولة في سوق العراق للأوراق المالية، من خلال تحليل مؤشرات الأداء المالي وقياس مدى مساهمتها في تفسير تغيرات متوسط سعر الإغلاق السنوي كسعر سوقي للسهم. تم تطبيق البحث على مصرف بغداد خلال الفترة 2016–2023 باستعمال أدوات التحليل المالي والإحصائي. وتوصل البحث إلى أن تحسن مؤشرات الأداء المالي يعزز ثقة المستثمرين، ما ينعكس إيجاباً على أسعار الأسهم. ويوصي الباحث بضرورة تحسين الكفاءة التشغيلية للمصارف لما لها من أثر مباشر في تعزيز الأداء المالي وزيادة القيمة السوقية للأسهم.

الكلمات الرئيسية: الأداء المالي، أسعار الأسهم المتداولة

المقدمة

يعد القطاع المصرفي احد القطاعات التي لها دورا بارزا في إدارة الاقتصاد وتمويل خطط التنمية الاقتصادية وتشغل المصارف التجارية العراقية الخاصة الجزء الأكبر من ذلك القطاع المهم والحيوي اذ ان تلك المصارف لها أثر كبير ومهم في تنمية اقتصاديات البلدان من خلال الوظائف التي تؤديها وتعد المصارف التجارية من المؤسسات المالية التي تتميز بسرعة الاستجابة للمتغيرات البيئية الأمر الذي استلزم قيام ادارات هذه المصارف بالبحث عن حلول لمواكبة هذه المتغيرات والتقليل من حدة المخاطر التي تتعرض لها فضلا عن البحث عن فرص النمو المستقبلية وسط تعقيدات البيئة التي تعيش فيها الامر الذي يتوجب على الادارة المالية في هذه المصارف استغلال جميع الموارد والإمكانيات المتاحة لهذا القطاع بطريقة مناسبة . وان سوق الأوراق المالية هو الوجه الحضاري الحديث لاقتصاديات الدول فقد ارتبط تطور أسواق الأوراق المالية بالتطور الاقتصادي والصناعي الذي مرت به معظم دول العالم ولا سيما الدول الرأسمالية منها وتعود نشأة الأوراق المالية بوصفها ظاهرة حديثة إلى القرن الثامن عشر- الميلادي عندما اندلعت الثورة الصناعية وبدأت معها عمليات التداول بالأوراق المالية وظهرت منذ ذلك الحين فئة من المتعاملين ما بين بائع ومشتري للأوراق المالية وما أطلق عليه (التمويل المباشر) تعبيراً بذلك عن بدائية السوق. وبظهور الوسيط أصبح التعامل المالي بين البائعين والمشتريين والوسيط المالي في مكان معين يطلق عليه مصطلح (سوق الأوراق المالية). وتعد أسواق الأوراق المالية مؤسسات مالية وسيطة في الاقتصاد ومهمتها تعبئة الموارد وتوزيعها مثلها في ذلك مثل باقي الأسواق المالية. حيث تشكل الأسواق المالية مع المؤسسات المالية عنصريين من عناصر النظام المالي في الاقتصاد اضافة الى عنصر ثالث هو الأدوات المالية.

منهجية البحث

اولاً: مشكلة البحث: تبرز مشكلة البحث في الاسئلة التالية:

1- ما هو تأثير الأداء المالي بمؤشراته في أسعار أسهم المصارف التجارية العراقية الخاصة في الأسواق المالية؟

2- ما هو مستوى العلاقة بين الاداء المالي والقيمة السوقية لاسهم المصارف التجارية العراقية الخاصة

3- ماهي قدرة الاداء المالي في الحد من انخفاض وتقلب القيمة السوقية لاسهم المصارف التجارية العراقية الخاصة

ثانياً: اهداف البحث: تتمثل فيما يلي:

1- تحديد المؤشرات المالية التي تؤثر في أسعار الأسهم في المصارف التجارية الخاصة.

2- قياس مدى قوة واتجاه هذا التأثير باستخدام أساليب إحصائية مناسبة.

3- بيان أثر مؤشرات الربحية في أسعار الأسهم في المصارف التجارية الخاصة.

4- بيان أثر مؤشرات السيولة في اسعار الاسهم في المصارف التجارية الخاصة.

ثالثاً: أهمية البحث: يشكل القطاع المصرفي محوراً أساسياً في الاقتصاد الوطني تنبع أهمية البحث من أهمية التساؤل الذي تطرحه مشكلة البحث حول الاداء المالي واثره في أسعار أسهم المصارف وتتجلى الأهمية التطبيقية من خلال تطبيقها على عينة من المصارف التجارية الخاصة فيمكن اعتبار أن سعر السهم بالنسبة لإدارة المصارف معيار نجاح أو فشل لها وذلك بسبب انعكاسه على الأداء العام لتلك المصارف، كما أن تحديد العوامل التي تحدد سعر السهم

تزيد من اهتمام إدارة المصارف بتلك العوامل والعمل على تحسين الأداء فيها ومن خلال ذلك يقوم المستثمرين باتخاذ القرارات السليمة بناءً على المعلومات المتعلقة بأداء المؤشرات المالية للمصرف . فالأداء المالي القوي يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين ويؤثر مباشرةً على تقييم الأسهم في الأسواق المالية مما يجعل هذا الموضوع ذا مدلول اقتصادي مهم.

رابعاً: فرضيات البحث: بناء على مشكلة البحث والاهداف المتوخاة منه تم تحديد مجموعة من الفرضيات والتي تسعى الى اثبات مدى صحتها او رفضها حيث ينطلق البحث في سبيل تحقيق اهدافه وعلى النحو الآتي:

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية لمؤشرات الأداء المالي مع اسعار الاسهم في المصارف الخاصة

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لمؤشرات السيولة في أسعار الأسهم في المصارف الخاصة

خامساً: مجتمع وعينة البحث

أ-مجتمع البحث تمثل مجموعة من المصارف العراقية التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها بحدود (60) مصرفاً وتم اختيار مصرف بغداد منها.

ب -عينة البحث: تم اختيار مصرف بغداد من المصارف التجارية العراقية الخاصة ويرجع سبب اختيار هذا المصرف ان هذا المصرف يعتبر أكثر نشاطاً خلال فترة الدراسة ولم ينقطع عن التداول في الاسهم خلال الدراسة في سوق العراق للأوراق المالية حيث توفرت فيها جميع البيانات واسعار الاغلاق السنوية بحيث لم يتم دمجها او اوقفت نشاطها

سادساً: منهج البحث: يستخدم المنهج بناء على الاشكالية المطروحة ومن اجل اختبار فرضية الدراسة من جوانبها المختلفة والحصول للإجابة عن مشكلة البحث واثبات او نفي صحة فرضياته تم الاعتماد على منهجين رئيسيين يتمثلان بالمنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي اما بالنسبة للجانب العملي فقد تم الاعتماد على تحليل أداء المصرف للمدة المحددة اعتماداً على سلسلة بيانات سنوية للمدة الممتدة من (2016-2023) صادرة من البنك المركزي العراقي ووزارة التخطيط وسوق العراق للأوراق المالية والتقارير السنوية للمصرف عينة البحث

سابعاً: الإطار الزمني والمكاني

1-الحدود الزمانية: حددت المدة الزمنية للبحث للمدة من (2016-2023) حيث يرجع السبب لاختيار هذه المدة الى اعتماد المصرف بشكل عام على المعيار الدولي لأعداد القوائم المالية بحسب متطلبات البنك المركزي العراقي ومن خلال تحليل البيانات المالية وذلك بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف التجارية العراقية الخاصة إذ تم الحصول على التقارير المالية السنوية وبشكل مباشر من المصارف عينة البحث.

2-الحدود المكانية: اقتصر البحث على مصرف بغداد لإجراء دراسة الجانب الميداني من البحث وذلك لاقتصار الباحث في توفير البيانات المالية والتقارير المالية السنوية للمدة من (2016-2023) للمصارف عينة البحث.

ثامناً: هيكلية البحث: قسم البحث الى أربع مباحث تناول فيها المبحث الاول المنهجية وبعض الدراسات السابقة في حين ركز المبحث الثاني على الإطار النظري وابرز المفاهيم المدروسة وشمل مطلبين تضمنت مدخلاً مفاهيمياً للأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه واسعار الاسهم.

اما المبحث الثالث فقد تناول الجانب العملي للبحث وتضمن ثلاثة مطالب وهي تحليل مؤشرات الاداء المالي وتحليل متوسط اسعار الاسهم لمصرف بغداد عينة البحث بالإضافة الى قياس وتحليل الاداء المالي وأثره في اسعار الاسهم المتداولة للمصارف الخاصة عينة البحث للمدة من (2016-2023) واخيراً ركز المبحث الرابع على الاستنتاجات التي توصل اليها البحث واهم التوصيات اللازمة

تاسعاً: بعض الدراسات السابقة

جدول(1) بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بالمتغيرين الاداء المالي واسعار الاسهم

اسم الباحث	عنوان الدراسة
1-المسعودي (2015)	تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية
هدف الدراسة	تعرض البيئة المصرفية المحلية أو العالمية الى تحولات على العديد من الأصدعة خصوصاً فيما يتعلق منها بتكنولوجيا الاتصالات والإعلام الآلي تفرض ضرورة الدراسة في هذا المجال
اهمية الدراسة	اهمية الدراسة في أهمية الموضوع في حد ذاته من جهة والذي يتطلب العديد من محاولات الإحاطة بمختلف جوانبه موضوعياً ومنهجياً ومن جهة أخرى التحولات العالمية في مجال التكنولوجيا
مجتمع وعينة الدراسة	دراسة حالة لمصرفي (BNA) و (CPA) وللفترة من (2000-2012)
اهم الاستنتاجات	نموذج العائد على حقوق الملكية من بين النماذج المستخدمة في تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية هي عبارة عن مؤشرات مالية تتعامل بالأموال والبنوك التجارية الجزائية لم تحضى بالمستوى المطلوب خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وهذا بالمقارنة مع بنوك عالمية.
اوجه التشابه	دراسة متغير الاداء المالي
اوجه الاختلاف	مجتمع عينة الدراسة
الاستفادة من الدراسة	استخدامها في الجانب النظري واستخدمت كدراسة سابقة
اسم الباحث	2-حليمية بن قرينة، فريشي محمد الأخضر، (2016)
عنوان الدراسة	دراسة أثر مؤشرات الاداء المالي على القيمة السوقية للسهم دراسة حالة بورصة قطر للفترة من (2010-2015)
هدف الدراسة	قياس مدى تأثير مؤشرات الاداء المالي (المردودية المالية، النسبة الهيكلية، نصيب السهم من صافي الأرباح، ونسبة السيولة العامة) على القيمة السوقية للسهم وتحديد أي من هذه المؤشرات يمتلك التأثير الأكبر على القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة قطر.
اهمية الدراسة	تبرز أهمية هذه الدراسة في تحليل مدى تأثير مؤشرات الاداء المالي التقليدية على القيمة السوقية للأسهم مما يساعد في فهم العلاقة بين هذه المؤشرات واتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة. كما تسهم في تزويد المستثمرين وصناع القرار في الشركات المدرجة في بورصة قطر للأوراق المالية بروية واضحة حول العوامل التي تؤثر على قيمة الأسهم مما يساهم في تحسين أداء الأسواق المالية
مجتمع وعينة الدراسة	شملت الدراسة 30 مؤسسة مدرجة في بورصة قطر للأوراق المالية وتم الاعتماد على البيانات المالية لهذه المؤسسات خلال الفترة الممتدة و2015 و2010بين
اهم الاستنتاجات	أظهرت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الاداء المالي مثل العائد على حقوق الملكية (المردودية المالية) ونصيب السهم من صافي الأرباح والقيمة السوقية للسهم
اوجه التشابه	استخدمت الدراسة مصفوفة الارتباط ونماذج الانحدار الخطي لتحليل العلاقة بين المتغيرات، وذلك باستخدام البرامج الإحصائية EViews
اوجه الاختلاف	عينة الدراسة مؤسسات مدرجة في سوق الأوراق المالية وليس مصارف
الاستفادة من الدراسة	(EViews) تعزيز الجانب العملي لتحليل العلاقة بين المتغيرات وذلك باستخدام البرامج الإحصائية)
اسم الباحث	3-حسن مرعي، خالد بني، (2019)
عنوان الدراسة	أثر النسب المالية لحجم الشركة والتدفقات النقدية التشغيلية على سعر السهم السوقي للشركات الصناعية المساهمة العامة
هدف الدراسة	تهدف الدراسة إلى تحديد أثر النسب المالية وحجم الشركة والتدفقات النقدية التشغيلية على سعر السهم السوقي
اهمية الدراسة	تبرز أهمية هذه الدراسة في تحليل العوامل المالية التي تؤثر على سعر السهم السوقي مما يساعد المستثمرين والإدارات المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن على اتخاذ قرارات مالية واستثمارية أكثر دقة.
مجتمع وعينة الدراسة	الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان. تكونت العينة من 37 شركة صناعية مساهمة عامة
اهم الاستنتاجات	أظهرت الدراسة أن العائد على الموجودات وحجم الشركة ونسبة التداول ومعدل دوران رأس المال العامل لها تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على سعر السهم السوقي
اوجه التشابه	تسهم في تقديم فهم أعمق للعلاقة بين الاداء المالي للشركات وسعر أسهمها في بورصة عمان
اوجه الاختلاف	عدم أخذ متغير مستقل لمتغيرات الدراسة وعينة الدراسة الشركات
الاستفادة من الدراسة	تعزيز الجانب النظري والاسترشاد ببعض المراجع والبحوث التي أعتنت الدراسة الحالية فيما يتعلق بمفهوم الاسهم

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة الواردة فيه

المحور الاول: الجانب النظري

• **المطلب الأول: الأداء المالي:** ينال مفهوم الأداء المالي باهتمام متزايد من قبل العديد من الأبحاث العلمية والإداريين والمستثمرين. ففي سياق التغيرات المستمرة والمنافسة المتزايدة التي يشهدها العالم لم تعد الشركات تسعى لتحقيق الربح فقط، بل أصبحت تسعى للبقاء والاستمرار في السوق. لذا، يُعتبر الأداء المالي الأمثل هو السبيل الوحيد للحفاظ على استمرارية المنظمة. كما يوفر الأداء المالي نظامًا متكاملًا للمعلومات الدقيقة والموثوقة، مما يتيح مقارنة الأداء الفعلي مع الأهداف المحددة مسبقًا من خلال استخدام المؤشرات المالية، وتحديد الانحرافات ومعالجة أسبابها. يُعتبر الأداء المالي الداعم الأساسي للأنشطة المختلفة التي تقوم بها المنظمة،

ويساهم في توفير الموارد المالية اللازمة لتلبية احتياجات أصحاب المصلحة وتحقيق أهدافهم. ويعتمد الأداء المالي على استخدام النسب والمؤشرات المالية لقياس مدى تحقيق الشركة لأهدافها المخطط لها في المستقبل.

اولا: تعاريف الأداء المالي: وللتعرف على معنى الأداء المالي بصورة أوسع من وجهة نظر العديد من الباحثين والكتاب بما وجدوه وكما مبين في الجدول رقم (2) وهي كالآتي:

الجدول رقم (2) تعاريف الأداء المالي من وجهة نظر بعض الباحثين والكتاب

ت	المصدر	التعريف	على ماذا ركز التعريف
1	الخطيب 45:2010,	الأداء المالي: يمثل الأداء المالي مفهوماً ضيقاً لأداء المنظمات لأنه يركز على استخدام النسب المالية لقياس درجة تحقيق الأهداف. يعبر الأداء المالي عن أداء المنظمات حيث يعد الركيزة الأساسية لأعمال المنظمة المختلفة ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتوفير الفرص الاستثمارية للمنظمة في مختلف مجالات التشغيل مما يساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصلحة وتحقيق أهدافهم.	العلاقة بين الأداء المالي وتحقيق الأهداف المالية وتوفير الموارد وإتاحة الفرصة الاستثمارية للمنظمة
2	مز هودة 86:2001	يتم تعريف الأداء المالي على أنه الأرباح التي تجنيها المنظمة من الموارد التي تسيطر عليها وتلك الأرباح هي متاحة من بيان الربح والخسارة وتتيح تقييم الأداء المالي للإدارة والاستخدام السليم للموارد وقادرة على توليد انسياب نقدي	الأرباح التي تحققها المنظمة من الموارد
3	عصام، 2012: ص61	يمكن تعريف الأداء المالي بأنه الدرجة التي تتجج بها المنظمة في استغلال الموارد المتاحة وإن الجوانب المادية والمعنوية هي الاستخدام الأمثل لتحقيق الأهداف التي حددتها الإدارة	استغلال الموارد المتاحة بشكل جيد وفعال سواء كانت الموارد مادية او معنوية

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الواردة في الجدول

بناءً على ما تم ذكره من التعاريف السابقة يمكننا أن نعتد التعريف الآتي (أن الأداء المالي يعكس قدرة المنظمة على تحقيق الأهداف التي تسعى لتحقيقها. وبالتالي فإن الأداء المالي يُعتبر نتيجة شاملة لجميع الأنشطة التي تقوم بها المنظمة بهدف الوصول إلى الهدف المنشود).

ثانياً: أهمية الأداء المالي: يمكن توضيح أهمية الأداء المالي للمنظمات من خلال النقاط

التالية: (الحلي وكنجو، 2020: 161)

1- يساهم الأداء المالي في تسليط الضوء على التطورات والتغيرات التي تحققها المنظمات خلال مسيرتها، من خلال مراقبة النتائج الفعلية على مدى فترات زمنية معينة ومقارنتها بأداء المنظمات الأخرى في نفس القطاع.

2- تظهر دراسة أهمية الأداء المالي للمنظمات اهتمام الأطراف المستفيدة من هذه الدراسات، حيث يختلف سعي كل طرف للحصول على المعلومات بناءً على أهدافه الخاصة. يعود هذا الاختلاف إلى تنوع الغايات التي تسعى كل فئة لتحقيقها من خلال هذه المعلومات.

3- يهدف الأداء المالي إلى تزويد مختلف مستويات الإدارة في المنظمة بمعلومات ضرورية لأغراض الرقابة والتخطيط، مما يعزز القدرة على اتخاذ قرارات مبنية على بيانات دقيقة وعلمية. كما يتم تقديم هذه المعلومات إلى الجهات الخارجية المعنية.

4- يمكن من خلال الأداء المالي متابعة نشاطات المنظمة وأعمالها، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة بها. (عصمان، 2018: 14)

ثالثاً: مؤشرات قياس الأداء المالي: وهو ما سيتم الاعتماد عليها في الجانب التطبيقي. يتم

استخدام النسب المالية لتحليل وقياس الأداء المالي للشركات والمصارف ولتحديد الجدارة الائتمانية للمقرضين المحتملين والمحللين ومؤسسات سوق الأوراق المالية وتقييم مخاطر الأدوات المالية. هذه النسب هي ترجمات للأرقام، ولكنها ليست مجرد أرقام بل هي مؤشرات يتم حسابها من خلال الربط بين بندين محددين لنفس السنة في الميزانية العمومية أو بيان الدخل ويتم اختيارها على أساس مبدأ الإدارة الذي يتم تحليله والموضوعات التي يتم تحليلها السيولة والربحية والسلامة ان النسب المالية هي العلاقة بين البسط والمقام في شكل أرقام محاسبية تظهر في الميزانية العمومية أو بيان الدخل ويجب تفسير نتائج هذه النسب المالية واعتمادها لأن هذه العلاقة يجب أن تعكس أداء البنك أو الشركة. ومن الضروري القول إن

النسب المالية هي في الواقع تصورات تقدم إجابات على عدد من الأسئلة المتعلقة بتقييم المركز المالي وتقييم الأداء المالي وقرارات الاستثمار والتمويل (الزبيدي، 2008: 120)
أولاً: مؤشرات الربحية: ومن اهم هذه المؤشرات ما يلي:

1-معدل العائد على الموجودات (ROA): يعد مقياساً للأداء التشغيلي للوحدة للاقتصادية حيث توضح هذه النسبة قدرة المصرف على استخدام جميع موجوداتها لتوليد الارباح بعد الضريبة فكلما زاد العائد على الموجودات زادت كفاءة استخدام موجودات المصرف وزادت الارباح والعكس صحيح كلما انخفض العائد على الموجودات انخفضت الارباح ويتم احتساب هذه النسبة من خلال قسمة صافي الربح على اجمالي الموجودات ويحسب ROA من خلال المعادلة التالية: (Usman & Lestari, 2019: 194)

$$\text{معدل العائد على الموجودات / ROA} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100$$

2.معدل العائد على حق الملكية (ROE): وهي النسبة الأكثر شيوعاً واستخداماً وهي المقياس الحقيقي للأداء المالي وكذلك يمثل مقياس ربح كل عائد استثمار في حقوق الملكية ويتم احتساب هذه النسبة من خلال قسمة صافي الربح على حقوق الملكية ويحسب ROE من خلال المعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد على حق الملكية / ROE} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حق الملكية}} \times 100$$

حيث يمثل معدل العائد على حق الملكية المقياس النهائي للربحية ويمثل مقياساً للأداء الكامل للوحدة الاقتصادية بما فيه التشغيلي والمالي وحظي هذا المؤشر باهتمام كبير من قبل الادارة المالية كونه يقيس مدى تحقيق الهدف الذي تسعى اليه الادارة المتمثل بمعدل العائد على الأموال المستثمرة من قبل المالكين والذي يعد المعيار لتعظيم ثروتهم وهذا يعني ارتفاع عائد حقوق المساهمين وأن المصرف قد استخدم استثمارات المساهمين أو قام بالتخصيص بشكل أكثر كفاءة بين رأس المال والقروض. (Nguyen et al, 2021:75)

3.معدل العائد على الودائع ROD: أن هذه النسبة تعكس قدرة إدارة المصارف على استخدام ودائع العملاء المتاحة لديها وتحويلها الى استثمارات مربحة من خلال توظيفها بأنشطة استثمارية متنوعة مما يؤدي ذلك الى تقليل فرص الخطر وزيادة حجم الأرباح لدى المصرف ويتم حساب ROD من خلال المعادلة التالية: (Zergaw, 2010 :18)

$$\text{معدل العائد على الودائع / ROD} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100$$

ثانياً: مؤشرات السيولة: وتتمثل مقاييس السيولة بالآتي:

1. نسبة الموجودات المتداولة الى اجمالي الموجودات LATA: وتوضح أهمية الموجودات المتداولة في المصرف بين اجمالي الموجودات وان ارتفاع هذه النسبة يدل على انخفاض قيمة الاستثمارات لدى المؤسسة المصرفية ومعناها أنها تستثمر جزءاً كبيراً من أموالها في أصول سريعة للتحويل الى نقدية في المدى القصير بينما العكس عند انخفاض نسبة سيولة الأصول بالنسبة لمجموعها فذلك دليل على أن المصرف له القدرة على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل وتشير الى النسبة المئوية لأجمالي أصول المصرف التي يمكن تحويلها الى نقد في وقت قصير كما تقيس قدرة المصرف على امتصاص صدمات السيولة بحيث كلما ارتفعت هذه النسبة زادت

قدرة المصرف على امتصاص الصدمات وان هذه النسبة تدعى أيضا بمقياس خلق السيولة (Adebayo et al, 2011:31) وتحسب وفقا للصيغة التالية:

$$\text{نسبة الموجودات المتداولة الى اجمالي الموجودات/LATA} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100$$

2. نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع LATD: تدل على قدرة المصرف على مواجهة السحب من الودائع فهي تقيس إلى مدى يعتمد المصرف على استخدام الودائع في تلبية احتياجات وطلبات العملاء وان ارتفاع هذه النسبة دلالة على كفاءة المصرف في ذلك وتعد مقياساً رئيسياً للمؤسسات المالية التي تتلقى الودائع وتشير إلى مدى توفر السيولة لدى المصارف الممولة بودائع مستقرة نسبياً بدلا من اساليب التمويل قصير الاجل التي تكون أكثر تقلباً مثل إصدار أوراق مالية قصيرة الأجل وتعكس النسب المرتفعة منها أن المصرف لديه سيولة كافية لتلبية التزاماته التمويلية أما إذا كانت هذه النسبة منخفضة فهذا يشير إلى زيادة حساسية المصرف تجاه سحب الودائع مما قد يجعله أكثر عرضة لمخاطر السيولة وهذه النسبة هي المفضلة في قياس السيولة (Bace,2016 : 2) (Vodova, 2013:29) وتقاس من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع/LATD} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100$$

3. نسبة إجمالي القروض الى الودائع LTD: ان هذه النسبة تعكس نسبة ودائع العملاء التي تم منحها بشكل قروض ونسبة الودائع التي يحتفظ بها المصرف في شكل سائل حيث تعتبر أداة مفيدة لإداره السيولة حيث يستخدمها المصرف كدليل للإقراض والاستثمار وعندما ترتفع هذه النسبة يتم تشجيع المصرف على الإقراض والاستثمار لكنها ترتبط بشكل عكسي. مع السيولة اذ ان ارتفاعها يشير الى انخفاض مستوى السيولة (Adebayo et al, 2011: 3) هنا يجدر الإشارة بان هذه النسبة تعد احد النسب المالية لقياس مدى توظيف أموال المصارف اذ ان ارتفاعها يبين مدى امكانيات المصارف على منح القروض وفي الوقت ذاته تبين انخفاض كفاءة المصرف في مواجهه سحبودات المودعين وتقاس من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة اجمالي القروض الى الودائع/LTD} = \frac{\text{اجمالي القروض}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100$$

• **المطلب الثاني: أسعار الأسهم:** تلعب الأسواق المالية دورًا حيويًا في الأنظمة الاقتصادية الحديثة حيث تعتمد على نشاط القطاع الخاص في جمع رؤوس الأموال. كما ترتبط التنمية الاقتصادية بشكل كبير بمعدل تكوين رأس المال، الذي يعتمد بدوره على معدلات الادخار. وتعد الأسهم العادية من أكثر الاستثمارات شيوعًا بين المستثمرين نظرًا لما تحققه من عوائد متنوعة تناسب احتياجاتهم ورغباتهم. وعلى الصعيد المحلي فان القطاع المصرفي يعتبر العمود الفقري لسوق الأوراق المالية، حيث يُعتبر محورًا أساسيًا لبقية القطاعات الاقتصادية.

اولا: تعاريف السهم: السهم كاصطلاح اقتصادي له عدة تعاريف في الجانب الاقتصادي والمالي والقانون التجاري ولقد جاءت تعاريف السهم على السنة العلماء والباحثين من خلال عدة أوجه الا ان اختلافها لفظا وتقاربها في المضمون. وان الأسهم يرجع تاريخها حسب الحالة التي هي عليها اليوم في بداية القرن السابع عشر- حيث قام الهولنديون بابتكارهم أداة

تسمى (السهم) على أساس أنها طريقة لجمع الأموال تختلف عن طريقة القروض حيث كان يعطي ممولو أي منظمة إيصالا يوضح أنه في مقابل قيامهم بالتمويل فإنهم يملكون حصة من المنظمة وبالتالي فإنهم ليسوا مقرضين بل مالكيين. (بيكيت، 2006: 9) وللتعرف على معنى السهم بصورة أوسع فهناك تعاريف عديدة من وجهة العديد من الباحثين والكتاب بما وجدوه كما مبين في الجدول رقم (3) وهي كالآتي:

جدول رقم (3) تعاريف الأسهم من قبل وجهة نظر الباحثين والكتاب

ت	اسم الباحث والسنة	التعريف	على ماذا ركز التعريف
1	لطرش، 2005: 82	هي ورقة مالية تثبت لحاملها امتلاكه جزءاً من رأس مال المنظمة التي أصدرتها، مما يتيح له الاستفادة من جميع الحقوق وتحمل كافة الأعباء المترتبة على امتلاك هذه الورقة.	يعتبر مالك السهم جزءاً من رأس مال المنظمة وله حقوق ويتحمل أعباء
2	بوراس، 2008: 48	الأسهم هي أوراق مالية بعيدة المدى (تستمر طالما كانت الشركة قائمة) تمثل مستندات ملكية وتتميز بوجود قيمة اسمية وقيمة دفترية وقيمة سوقية، بالإضافة إلى قيمة تصفوية.	أوراق مالية طويلة الأجل لطالما الشركة قائمة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الواردة في الجدول

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن ان نعرف (أن الأسهم تعتبر حقوق ملكية على المنظمة المصدرة لها وان السهم هو حصة مالية في رأس مال الشركة المساهمة، يمنح صاحبه حقوقاً كشريك تتيح له الاستفادة من الأرباح وتحمل جزء من المخاطر والاعباء. حيث يمتاز السهم بقابليته للتداول وبقائه ساريًا طالما كانت المنظمة قائمة وتكون مسؤولية المساهم محدودة بمقدار مساهمته في رأس المال).

ثانياً: خصائص السهم: (لطرش، 2005: 82-83) (ابوالنصر، 2006: 4) (التميمي، سلامة، 2004: 31) للسهم خصائص عديدة سوف نتطرق الى بعض تلك الخصائص من وجهة نظر بعض العلماء والباحثين وهي كالآتي:

- 1- السهم هو ورقة مالية تثبت ملكية صاحبها لجزء من رأس المال في حدود قيمته الاسمية وعلى هذا الأساس فحامل السهم هو شريك في المنظمة.
- 2- يسمح لصاحب السهم بالاستفادة من العائد وهو ربح السهم أو الحصة وكذلك يتحمل جزء من الخسارة في حالة تحقيق المنظمة لخسائر.
- 3- الايراد الذي يدره السهم هو دخل متغير وهو مرتبط بالنتائج التي تحققها المنظمة وبالأفق الاقتصادي لهذه المنظمة.
- 4- السهم هو ورقة مالية ليس لها اجل محدد، وأجلها النظري هو حياة المنظمة ذاتها وبالتالي فالسهم يعتبر بالنسبة للمنظمة مصدر تمويل دائم.
- 5- صاحب السهم له الحق في المشاركة في تسيير المنظمة، وذلك عن طريق المشاركة في عملية التصويت على اتخاذ القرارات الخاصة بأمر المنظمة مثل انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، تعديل النظام الداخلي للمنظمة أو تعديل رأس المال.

ثالثاً: قياس القيمة السوقية لاسهم المصارف: يتم قياس القيمة السوقية للسهم الواحد من خلال سعر اغلاق الاسهم في نهاية المدة وينظر الى القيمة السوقية للمصرف ككل من خلال مجموع أسهم المصرف المدرجة في السوق المالي مضروباً بسعر الاغلاق نهاية المدة. وتعد القيمة السوقية واحدة من اهم المؤشرات قياس كفاءة السوق المالي فيعتمد هذا المؤشر من قبل الكثير من المستثمرين والمحللين والمقيمين والمراقبين فارتفاع القيمة السوقية للسهم تدل على قيام المصرف بتحقيق واحدة من اهم اهدافه المتمثلة بتعظيم قيمة المساهمين وتشير الى كفاءة المصرف في استخدام الموارد المتاحة ومن جهة اخرى يؤدي ارتفاع القيمة السوقية للسهم الى زيادة حجم التعاملات في الاسواق المالية وعدد المصارف المدرجة فيها. ان اسعار الاسهم العادية في السوق يحددها البائعون والمشترون عندما يقومون بتداول الاسهم وان

القيمة السوقية للمصرف تمثل سعر السهم مضروباً في عدد الاسهم المتداولة التي يمتلكها، (Alexander 2012:328) حيث تم الاعتماد على متوسط أسعار الاغلاق السنوي لاسهم المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية عينة الدراسة وللمدة من (2016-2023) ومن خلال المعادلة التالية:

$$\text{متوسط أسعار الأسهم} = \frac{\text{مجموع اسعار الاغلاق اليومية لمدة سنة}}{\text{عدد ايام التداول خلال تلك السنة}}$$

المحور الثاني: الجانب التطبيقي

• **المطلب الاول: تحليل مؤشرات الأداء المالي للمصارف الخاصة عينة البحث:** تحليل مؤشرات الاداء المالي لمصرف بغداد عينة البحث وهي: تحليل الأداء المالي لمصرف بغداد للمدة من 2016-2023 والتي تتضمن كل من:

1- **مؤشرات الربحية:** من الجدول ادناه رقم (4) المتعلق بمؤشرات الربحية اتضحت النتائج التالية والتي يمكن تفسيرها على النحو التالي:

جدول رقم (4) مؤشرات الربحية لمصرف بغداد للمدة من (2016-2023) %

السنوات	معدل العائد على الموجودات (ROA)	معدل العائد على حق الملكية (ROE)	معدل التغير في معدل العائد على حق الملكية	معدل العائد على الموجودات	معدل التغير في معدل العائد على الموجودات
2016	1.686	7.158	2.445	0.857	-64.958
2017	0.562	2.211	-69.116	0.528	-38.38
2018	0.373	1.557	-29.59	0.909	72.141
2019	0.644	2.667	71.349	1.882	107.075
2020	1.423	7.255	172.001	2.588	37.518
2021	1.947	9.698	33.681	4.057	56.752
2022	3.083	15.203	56.762	7.141	76.021
2023	5.668	32.885	116.302	7.141	107.075
MAX	5.668	32.885	172.001	7.141	107.075
MIN	0.373	1.557	-69.116	0.528	-64.958

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى التقارير السنوية لمصرف بغداد عينة الدراسة للمدة من (2016-2023)

• **معدل العائد على الموجودات (ROA):** سجل المصرف معدلات إيجابية في عام 2016 حيث بلغ معدل العائد على الموجودات بنسبة (1.686) مما يعكس استقراراً مالياً وتحقيقاً لعوائد جيدة على الموجودات حيث كانت معدلات العائد مرتفعة مما يشير إلى كفاءة العمليات التشغيلية وتحقيق أرباح مناسبة ولكن في عام 2017 واجه المصرف انخفاض حاد في هذه النسبة لتصل (0.562) بنهاية العام وبمعدل نمو (-66.667) ويعتبر هذا أعلى انخفاض في معدل النمو خلال فترة الدراسة بالنسبة لهذا المؤشر كما موضح في الجدول رقم (3-1) واستمر المؤشر بالانخفاض ليصل الى ادنى نسبة له في عام 2018 حيث بلغت نسبته (0.373) بمعدل انخفاض (-33.652) رغم استمرار تراجع الأداء إلا أن نسبة الانخفاض كانت أقل حدة مقارنة بالعام السابق مما يشير إلى محاولات لاستعادة الاستقرار المالي حيث بلغت الإيرادات التي حققها مصرف بغداد في عام 2018 بمبلغ (36,568,001) ألف دينار عراقي مقارنةً بالعام 2017 حيث بلغ (53,474,086) ألف دينار عراقي وهو ما يعكس انخفاضاً بنسبة (31.6%) ومن اهم أسباب هذا الانخفاض هو تراجع أرباح بيع العملات الأجنبية بسبب هبوط سعر الصرف في السوق العراقي وبسبب انخفاض صافي أرباح بيع العملات الأجنبية بنسبة (60.5) من عام 2017 بمبلغ (20,630,202) ألف دينار عراقي إلى مبلغ (8,148,984) ألف دينار عراقي في عام 2018 كما ذكر في التقرير السنوي للمصرف. ثم بدأت النسبة بالارتفاع في عام 2019 لتصبح (0.644) بمعدل نمو (72.801) نتيجة زيادة صافي الربح واستمرت النسبة بالارتفاع بالسنوات التالية

لتصل الى اعلى نسبة في عام 2023 بنسبة (5.668) وبمعدل نمو (83.852) حيث بلغ إجمالي الإيرادات التي حققها مصرف بغداد في عام 2023 بمبلغ (234.102.927) الف دينار عراقي مقارنةً بإيرادات عام 2022 والتي بلغ (112.021.952) الف دينار عراقي ما يعكس نموًا بنسبة (109%) تقريبًا وارتفاع صافي الربح إلى (155.781.991) ألف دينار عراقي مقارنة بالعام 2022 بمبلغ (53.154.485) ألف دينار عراقي.

• **معدل العائد على حق الملكية (ROE):** كما في المؤشر السابق سجل المصرف معدلات إيجابية في العام 2016 حيث بلغ معدل العائد على حقوق المساهمين (7.158) مما يعكس استقرار مالي وتحقيقا لعوائد جيدة على الاستثمار مما يشير إلى كفاءة العمليات التشغيلية وتحقيق أرباح مناسبة ولكن في عام 2017 واجه المصرف انخفاض حادا بنسبة (2.211) بنهاية العام وبمعدل نمو (-69.116) ويعتبر هذا اعلى انخفاض في معدل النمو خلال فترة الدراسة بالنسبة لهذا المؤشر كما موضح في الجدول رقم (3-1) واستمر المؤشر بالانخفاض ليصل الى ادنى نسبة له في عام 2018 حيث بلغت نسبته (1.557) وبمعدل نمو (-29.590) لان الإيرادات التي حققها مصرف بغداد في عام 2018 كانت بمبلغ (36,568,001) الف دينار عراقي مقارنةً بالعام السابق 2017 والتي بلغت (53,474,086) ألف دينار عراقي مما يعكس انخفاضًا بنسبة (31.6%) ومن اهم أسباب هذا الانخفاض هو انخفاض أرباح وإيرادات الاستثمار التي بلغت (3,926,777) ألف دينار عراقي في عام 2018 مقارنةً بالعام السابق عام 2017 والتي بلغت (5,696,495) ألف دينار عراقي بانخفاض بنسبة (31.1%) ثم بدأت النسبة بالارتفاع في عام 2019 لتصبح (2.667) بمعدل نمو (71.349) نتيجة زيادة صافي الربح واستمرت النسبة بالارتفاع بالسنوات التالية لتصل الى اعلى نسبة في عام 2023 والتي بلغت (32.885) بمعدل نمو (116.302) اذ بلغ إجمالي الإيرادات التي حققها مصرف بغداد في عام 2023 بمبلغ (234.102.927) ألف دينار عراقي مقارنةً بإيرادات العام السابق والتي بلغت (112.021.952) ألف دينار عراقي في عام 2022 مما يعكس نموًا بنسبة (109%) تقريبًا وارتفاع صافي الربح إلى (155.781.991) الف دينار عراقي مقارنة بالعام السابق بمبلغ (53.154.485) ألف دينار عراقي في 2022.

• **معدل العائد على الودائع (ROD):** سجل المصرف معدلات إيجابية في العام 2016 حيث بلغ معدل العائد على الودائع (2.445) مما يعكس استقراره المالي وتحقيقا لعوائد جيدة على الودائع مما يشير إلى كفاءة العمليات التشغيلية وتحقيق أرباح مناسبة نسبتا لحجم الودائع ولكن في عام 2017 واجه المصرف انخفاض حادا الى ان بلغت (0.857) بنهاية العام وبأدنى معدل نمو (-64.958) ويعتبر هذا اعلى معدل انخفاض خلال فترة الدراسة بالنسبة لهذا المؤشر كما موضح في الجدول رقم (3-1) استمر المؤشر بالانخفاض ليصل الى ادنى نسبة له في عام 2018 حيث بلغت نسبته (0.528) وبمعدل نمو (-38.380) بسبب انخفاض الإيرادات من الفوائد والعمولات بمبلغ (26,680,971) ألف دينار عراقي في عام 2017 إلى ان انخفض بمبلغ (21,994,241) ألف دينار عراقي في عام 2018 أي تراجع بنسبة (17.6%) ثم بدأت النسبة بالارتفاع حتى عام 2020 لتصبح (1.882) وبمعدل نمو بلغ (107.075) حيث يعتبر ذلك اعلى معدل نمو وذلك نتيجة لزيادة صافي الربح واستمرت النسبة بالارتفاع بالسنوات التالية لتصل الى اعلى نسبة في عام 2023 بنسبة (7.141) وبمعدل نمو (76.021) حيث بلغ إجمالي الإيرادات التي حققها مصرف بغداد في سنة 2023 بمبلغ (234.102.927) ألف دينار عراقي مقارنةً بإيرادات عام 2022 والتي بلغت (112.021.952) ألف دينار عراقي حيث شهد

المصرف نمواً في حجم الودائع مما مكّنه من تعزيز سيولته وتوسيع نطاق الإقراض ما أدى بدوره إلى تحقيق دخل أكبر من الفوائد والعمولات المصرفية.

2- مؤشرات السيولة: من الجدول ادناه رقم (5) المتعلق بمؤشرات السيولة اتضحت النتائج التالية والتي يمكن تفسيرها على النحو التالي:

جدول رقم (5) مؤشرات السيولة لمصرف بغداد للمدة من (2016-2023) %

السنوات	الموجودات المتداولة الى الموجودات الكلية (LA/TA)	معدل التغير في الموجودات المتداولة الى الموجودات الكلية	الموجودات المتداولة الى الودائع (LA/TD)	معدل التغير في الموجودات المتداولة الى الودائع	اجمالي القروض الى اجمالي الودائع (LTD)	معدل التغير في اجمالي القروض الى اجمالي الودائع
2016	86.878		125.966		17.772	
2017	86.215	-0.763	131.539	4.425	16.803	-5.456
2018	96.141	11.513	136.138	3.496	21.433	27.557
2019	95.568	-0.597	134.809	-0.976	22.433	4.667
2020	96.069	0.524	127.063	-5.746	17.850	-20.429
2021	96.070	0.001	127.709	0.508	14.676	-17.781
2022	95.735	-0.348	125.990	-1.346	10.850	-26.071
2023	97.233	1.564	122.510	-2.762	4.282	-60.534
Max	97.233	11.513	136.138	4.425	22.433	27.557
Min	86.215	-0.763	122.510	-5.746	4.282	-60.534

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى التقارير السنوية لمصرف بغداد عينة الدراسة للمدة من (2016-2023)

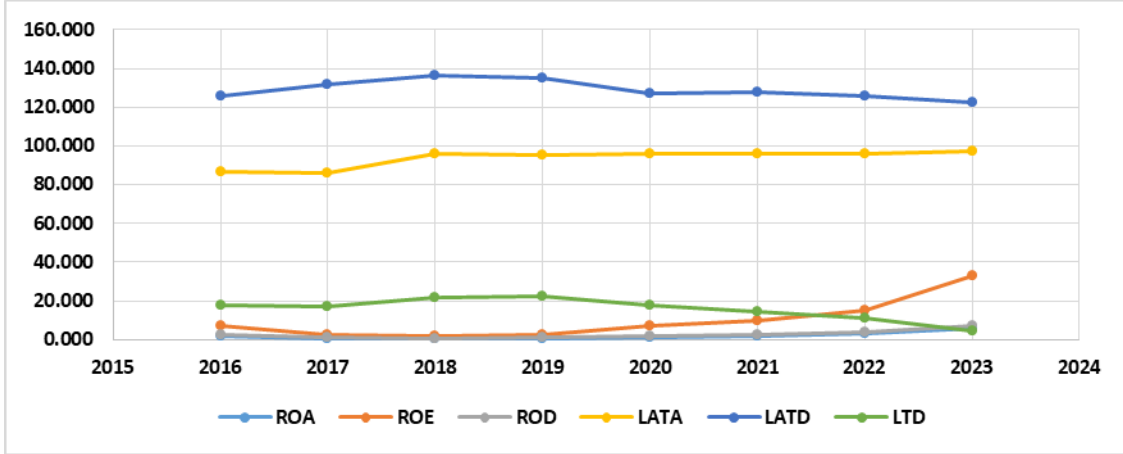
• **الموجودات المتداولة على الموجودات الكلية LA/TA:** في عام 2016 بدأ المؤشر بنسبة (86.878) ثم انخفضت النسبة في عام 2017 لتصل الى نسبة (86.215) وبمعدل نمو (-0.763) وهي وأدنى معدل انخفاض في معدل النمو خلال فترة الدراسة كما موضح في الجدول رقم (3-2) وذلك بسبب تعليمات بيع الدولار في مزاد العملة اليومي للبنك المركزي العراقي واجهت العديد من المصارف ملاحقات قضائية من قبل هيئة النزاهة مما أثر على سمعتها وثقة العملاء فيها وبالتالي رفع مستوى سيولته في عام 2018 حيث ارتفعت النسبة لتصل الى (96.141) وبمعدل نمو (11.513) وهو اعلى معدل نمو لهذا المؤشر خلال فترة الدراسة مما شهد المصرف تذبذبات طفيفة في هذا المؤشر في السنوات التالية بمعدلات نمو وانخفاض لا يتجاوز (1%) حتى سنة 2023 لتصل النسبة الى اعلى قيمة لها بنسبة (97.233) وبمعدل نمو (1.564) وذلك بسبب عدم مشاركة المصرف في مزاد العملة الاجنبية من نافذة بيع العملة في البنك المركزي خلال العام 2023 مما ادى الى زيادة سيولة المصرف خلال فترة الدراسة.

• **الموجودات المتداولة على مجموع الودائع LA/TD:** في عام 2016 بدأ المؤشر بنسبة (125.966) ثم ارتفعت في عام 2017 لتصل النسبة الى (131.539) بأعلى معدل نمو (4.425) وفي عام 2018 حقق المؤشر اعلى نسبة خلال فترة الدراسة لتصل الى (136.138) بمعدل نمو (3.496) نتيجة التنوع في المحفظة الاستثمارية التي كان يمارسها المصرف حتى النصف الأول من هذا العام مما ساهم في تقليل المخاطر الاستثمارية وتحسين العوائد وبالتالي دعم سيولة المصرف ولكن في السنة التالية اخذ المؤشر بالانخفاض ليصل الى أدنى نسبة له في عام 2023 بنسبة (122.510) وبمعدل انخفاض (-2.762) وهذا الانخفاض يعتبر طفيف قياسا بالسنوات السابقة حيث ان المصرف شهد نمو في حجم الودائع وانخفاض القروض

• **القروض على الودائع L/TD:** على عكس مؤشر LATA الذي كان مستقر نسبيا فان هذا المؤشر تعرض لتغيرات كبيرة في النسب خلال فترة الدراسة في عام 2016 كانت النسبة (17.772) التي انخفضت في سنة 2017 لتصل الى (16.803) بمعدل نمو (-5.456) ثم ارتفعت في عام 2018 لتصل النسبة الى (21.433) بأعلى معدل نمو (27.557) وفي عام 2019 حقق المؤشر اعلى نسبة له (22.433) بمعدل نمو (4.667) شهد المصرف زيادة في حجم

القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء خلال عام 2019. هذه الزيادة تشير إلى دور المصرف الفعّال في دعم الأنشطة الاقتصادية وتلبية احتياجات التمويل لعملائه التي أدت إلى ارتفاع ودائع العملاء لدى مصرف بغداد هذا النمو في الودائع ساهم في تعزيز السيولة المتاحة للمصرف ولكن السنوات التالية استمر المؤشر بالانخفاض ليصل إلى أدنى نسبة له في عام 2023 بنسبة (4.282) بأعلى انخفاض في معدل النمو خلال فترة الدراسة بنسبة (-60.534) حيث شهد القطاع المصرفي العراقي موجة من سحب الودائع المالية من قبل الأفراد والشركات نتيجة لفقدان الثقة في استقرار المصارف هذا التوجه أثر سلبيًا على سيولة مصرف بغداد. ويمكن توضيح سلوك المؤشرين السابقين وهما كل من الربحية والسيولة من خلال الشكل (1) التالي:

الشكل رقم (1) سلوك مؤشرات الاداء المالي لمصرف بغداد للمدة من (2023-2016)



الشكل من اعداد الباحث بالاستناد على الجدولين السابقين هما جدول الربحية وجدول السيولة ان الشكل والرسم البياني أعلاه يظهر تقلبات في السنوات الأولى تليها زيادة ملحوظة في الأعوام الأخيرة وهو ما يبين تحسناً تدريجياً في الأداء المالي للمصرف وخصوصاً في الربحية حيث واجه المصرف تراجعاً ملحوظاً في عام 2017 و2018 بسبب انخفاض الأرباح من بيع العملات الأجنبية والعوامل الاقتصادية الأخرى لكن من عام 2019 بدأت المؤشرات في التحسن بشكل كبير ووصلت هذه المؤشرات إلى مستويات مرتفعة في عام 2023 مما يعكس انتعاشاً قوياً في ربحية المصرف. الا ان مؤشرات السيولة شهدت تراجعاً نسبياً في السنوات الأخيرة حيث كانت السيولة جيدة في بداية الفترة ولكنها تراجعت في السنوات الأخيرة بسبب سحب الودائع ليصل المصرف إلى أدنى مستوى في عام 2023 ومع ذلك فان الموجودات المتداولة والودائع ساعدت في استقرار السيولة في السنوات الأخيرة.

• المطلب الثاني: وصف وتحليل البيانات لأسعار الأسهم المتداولة

مصرف بغداد: يتضح من الجدول رقم(6) ان مصرف بغداد حقق معدل اسعار تداول خلال فترة الدراسة حيث بلغ (0.847, 0.925, 0.607, 0.298, 0.363, 0.722, 1.248, 2.437) على التوالي للسنوات من عام 2016-2023 فقد حقق عام 2023 اعلى معدل لمتوسط تداول للأسعار اذ بلغ (2.437) ويعزى ذلك الى قوة نشاط المصرف ونتيجة لتحسن كبير في اداء المصرف أو تغييرات إيجابية في الاقتصاد العراقي أو القطاع المصرفي بشكل عام وهذه النتيجة تعززها نتيجة معدل نمو اسعار الاسهم حيث كان معدل النمو في عام 2023 بنسبة (95.272) هو معدل نمو جيد حيث تشير هذه النتائج إلى أن المستثمرين قد بدأوا في استعادة الثقة في مصرف بغداد مما جعل السهم أكثر جذباً للمستثمرين وبناءً على هذه التحليلات يمكن القول إن مصاريف السهم

الاداء المالي وأثره في اسعار الاسهم المتداولة في سوق العراق للأوراق المالي ادراسة تحليلية في مصرف بغداد،

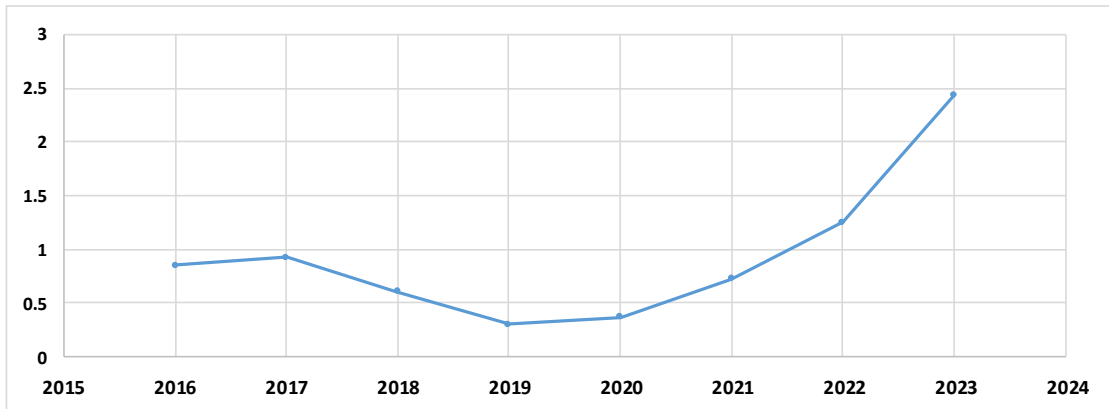
شهدت تحولات ملحوظة في فترة معينة مما يعكس تحسن أداء المصرف أو السوق بشكل عام. بينما حقق عام 2019 أدنى متوسط تداول للأسعار اذ بلغ (0.298) وبأدنى معدل انخفاض للنمو خلال فترة الدراسة بنسبة (-50.906) ويعزى ذلك لكون ان في نهاية هذه السنة قد توقف النشاط الاقتصادي بشكل شبة تام بسبب جائحة كورونا ويمكن ان يكون هذا الانخفاض نتيجة لعوامل اخرى مثل الأزمات الاقتصادية وضعف أداء المصرف أو انخفاض ثقة المستثمرين في السوق خلال تلك الفترة الا ان جائحة كرونة كانت المسبب الرئيسي. لهذا الانخفاض وبالتالي فان سوق العراق للأوراق المالية لم يستطيع مزاوله نشاطه اسوتنا بباقي القطاعات الاقتصادية العاملة

جدول رقم (6) متوسط أسعار الاغلاق السنوي لاسهم مصرف بغداد للمدة من (2023-2016) %

السنوات	متوسط أسعار الاسهم	معدلات النمو لمتوسط أسعار الاسهم
2016	0.847	
2017	0.925	9.209
2018	0.607	-34.378
2019	0.298	-50.906
2020	0.363	21.812
2021	0.722	98.898
2022	1.248	72.853
2023	2.437	95.272
MAX	2.437	98.898
MIN	0.298	-50.906

المصدر: من اعداد الباحث استنادا الى التقارير اليومية لمصرف بغداد عينة الدراسة للمدة من (2023-2016) وعند مقارنة أسعار الأسهم ما بين السنة الأولى والسنة الأخيرة لعينة الدراسة وبناءً على البيانات الموجودة في الجدول رقم (7) فان أسهم مصرف بغداد شهدت تذبذباً ملحوظاً في الأسعار حيث بدأت الأسعار بالارتفاع بشكل تدريجي من عام 2016 إلى عام 2017 ثم انخفضت بشكل ملحوظ في السنوات التالية وهي عام 2019 وعام 2020 لتعود للانتعاش بشكل قوي في السنوات الأخيرة من (2023-2021). هذا التحسن الأخير يمكن أن يكون نتيجة لتحسن الأوضاع الاقتصادية في العراق والإصلاحات المالية أو التغيرات الإيجابية في السياسات المصرفية والاقتصادية بشكل عام وهذا يعني ان مصرف بغداد بدأ بالتعافي وقوة في النشاط وتحسن تدريجي في الأداء الاقتصادي والمالي. ويوضح المخطط رقم (2) حركة أسعار الأسهم خلال مدة البحث. وعند مقارنة النسبة لمعدل النمو ما بين اول عام 2017 و اخر عام 2023 في الجدول نجد ان هناك تحسناً ملحوظاً في أداء مصرف بغداد على الرغم من التذبذبات التي مر بها في السنوات السابقة إلا أن المصرف استطاع في السنوات الأخيرة العودة إلى مسار نمو قوي مما يشير إلى استقرار أوسع وتحسن في الثقة العامة في المصرف. ويوضح الشكل رقم (2) حركة أسعار الأسهم خلال مدة الدراسة

الشكل رقم (2) سلوك حركة اسعار الاسهم لمصرف بغداد للمدة من (2023-2016)



الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (7)

• **المطلب الثالث: العلاقة بين مؤشرات الأداء المالي وأسعار الأسهم المتداولة:** إن دراسة العلاقة بين مؤشرات الأداء المالي من جهة وسعر السهم من جهة أخرى تمثل محورًا أساسيًا في تقييم كفاءة المصارف وأدائها في الأسواق المالية حيث يُفترض نظريًا أن التحسن في الأداء المالي من خلال مؤشراتته ينعكس إيجابًا على قيمة السهم السوقية. عند تحليل البيانات يُلاحظ أن مصرف بغداد قد شهد تحسنًا ملحوظًا في مؤشري الربحية ROE و ROA خلال المدة (2016-2021) حيث ارتفع العائد على حقوق الملكية من (4.27%) إلى (18.96%) والعائد على الموجودات من (1.35%) إلى (3.47%) مما يعكس كفاءة متزايدة في توظيف الموارد وتحقيق العوائد. تزامن هذا التحسن في مؤشرات الربحية مع بداية تعافي سعر السهم بعد أدنى مستوى له في عام 2018 إذ ارتفع من (0.32 دينار) إلى (0.79 دينار) في عام 2021 ثم واصل الارتفاع إلى (1.20 دينار) في 2023. هذا يشير إلى وجود علاقة طردية بين الاداء المالي للمصرف وربحية وبين القيمة السوقية لسهمه بما يتماشى مع النظرية المالية التي تؤكد أن المستثمرين يثمنون الشركات ذات الأداء المالي القوي. أما على صعيد مؤشرات السيولة فقد حافظ المصرف على مستويات مرتفعة خلال الفترة المدروسة حيث تراوحت نسبة الموجودات السائلة إلى الموجودات بين (65.57%) و(83.84%) في حين بلغت نسبة الموجودات السائلة إلى الودائع ذروتها في عام 2018 (96.32%). ورغم أن السيولة المرتفعة تُعد مؤشرًا إيجابيًا لقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته إلا أن الإفراط في الاحتفاظ بالموجودات السائلة قد يؤدي إلى ضعف في التوظيف الاستثماري مما يفسر جزئيًا انخفاض مؤشرات الربحية في عامي 2022 و2023 بالتوازي مع انخفاض طفيف في نسب السيولة نتيجة تحول المصرف إلى توظيف بعض موجوداته السائلة لتعزيز الإيرادات. بناءً على ذلك يمكن الاستنتاج أن العلاقة بين مؤشرات الربحية وسعر السهم في حالة مصرف بغداد كانت إيجابية ومباشرة خلال فترة الدراسة في حين أن العلاقة بين مؤشرات السيولة وسعر السهم اتسمت بالاستقرار المشروط حيث ساهمت السيولة المرتفعة في تعزيز ثقة المستثمرين ولكن ضمن حدود لا تؤثر سلبًا على كفاءة توظيف الأموال وتحقيق العوائد. وعليه فإن تحسين التوازن بين السيولة والربحية يُعد عاملًا مهمًا في دعم القيمة السوقية للسهم.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

- 1- اتضح ان تحسن الأداء المالي يزيد من ثقة المستثمرين مما ينعكس في أسعار الأسهم المتداولة في سوق العراق للأوراق المالية.
- 2- تتباين مؤشرات الأداء المالي بين المصارف مما يعكس اختلافًا في كفاءة الإدارة والقدرة على توظيف الموارد المالية بما يحقق عوائد مناسبة خلال فترة الدراسة.
- 3- اتسمت مؤشرات السيولة بالتذبذب عبر السنوات نتيجة لتغيرات في حجم القروض والودائع وهو ما يعكس مرونة تلك المصارف في إدارة السيولة تحت ظروف متغيرة.
- 4- اتضح في التحليل المالي ارتفاع موجودات المصارف عينة الدراسة بشكل كبير نتيجة ارتفاع الموجودات المتداولة ومن ثم توسع اعمال المصارف ومن اهم العوامل التي ادت الى هذا الارتفاع هو الزيادة في الارصدة النقدية والاستثمارات.
- 5- تبين ان ارتفاع العائد على الودائع في بعض المصارف لم يكن دائمًا مؤشرًا إيجابيًا إذ ارتبط أحيانًا بتقلص قاعدة الودائع أو ضعف استقرارها.

- 6- اظهرت الدراسة ان بعض المصارف خسائر في بعض السنوات بسبب ضعف في مؤشرات الربحية مما أثر على اسعار أسهم هذه المصارف.
- 7- اثبتت الدراسة اهمية وضع مؤشرات الاداء المالي ليطم تقييم نقاط الضعف والقوة للمصارف وتحديد متانتها المالية والتي تتلاءم مع اعمال تلك المصارف ومن ثم انها تعطي تصورا عن وضع المصرف في الوقت الحاضر والمستقبل
- 8- تؤكد الدراسة أن التحليل المالي الدوري باستخدام مؤشرات الربحية والسيولة يُعد أداة حيوية في توجيه قرارات الاستثمار والتخطيط الاستراتيجي داخل المصارف وأسواق المال.

ثانياً: التوصيات

1. يتوجب على المصارف تعزيز الأداء المالي من خلال تحسين الكفاءة التشغيلية لما له من أثر مباشر في تعزيز ثقة المستثمرين وانعكاسه على ارتفاع أسعار الأسهم في سوق العراق للأوراق المالية.
2. ينبغي تطوير القدرات الإدارية للمصارف وزيادة كفاءتها في توظيف الموارد للحد من التباين في مؤشرات الأداء وتحقيق عوائد أكثر استقراراً واستدامة.
3. تبني المصارف سياسات أكثر استباقية لإدارة السيولة وتأخذ في الحسبان التغيرات في حجم القروض والودائع بما يدعم استقرار الأداء المالي تحت الظروف المتغيرة.
4. يوصي الباحث المصارف باتخاذ الاجراءات السليمة والكافية في الحد من القروض المتعثرة لأنها من اهم مصادر الخطر المصرفي وانعكاس ذلك على الربحية ومن ثم نشاط المصرف.
5. يتوجب على المصارف تحقيق توازن بين العائد على الودائع واستقرار قاعدة المودعين من خلال إدارة فعالة للعلاقة بين التسعير والاحتفاظ بالودائع بما يدعم السيولة دون الإضرار بالربحية.
6. يوصي الباحث إعادة النظر في استراتيجيات التسعير والتشغيل للمصارف الخاسرة بغرض تحسين مؤشرات الربحية وتفاذي الانعكاسات السلبية على القيمة السوقية لاسهم تلك لمصرف.
7. يتوجب على المصارف بالحفاظ على سياسة متوازنة في ادارة النقدية لديها وتحقيق التوازن بين هدف السيولة والربحية في تسديد الالتزامات ويوظف الجزء الآخر للاستثمار بهدف زيادة الارباح.
8. يتوجب على المصارف اعتماد التحليل المالي الدوري كأداة مركزية للتخطيط الاستراتيجي من خلال الربط بين الربحية والسيولة وأسعار الأسهم بهدف دعم القرارات الإدارية والاستثمارية الفعالة.

المصادر Reference

- 1--محمد محمود الخطيب، (2010)، "الأداء المالي"، دار حامد للنشر، عمان.
- 2-الزيدي، حمزة محمود، (2011)، "التحليل المالي لأغراض التقييم والتنبؤ بالفشل"، دار وائل للنشر، عمان.
- 3-الطاهر لطرش، (2005)، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 4-أحمد بوراس، (2008)، "تمويل المنشآت الاقتصادية"، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة.
- 5-مايكل بيكيت، (2006)، "كيف تعمل البورصة: دليل المستثمر الصغير"، دار الفاروق للنشر والتوزيع، مصر.
- 6-أرشد فؤاد التميمي، أسامة عزمي سلامة، (2004)، "الاستثمار بالأوراق المالية: تحليل وإدارة"، دار المسيرة، عمان.
- 7-عبد الله عبد القادر محمد أحمد، خالد بن عبد العزيز السهلاوي، (2017)، "الإدارة المالية"، مطابع السروات، الأحساء.

الاداء المالي وأثره في اسعار الاسهم المتداولة في سوق العراق للأوراق المالي ادراسة تحليلية في مصرف بغداد،

- 8-عبد الملك مزهودة، (2001)، "مفهوم الأداء بين الكفاءة والفعالية"، مجلة الإنسانية، العدد 01، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- 9-الحلبي، جود وكنجو، (2020)، "أثر مؤشرات الأداء المالي في القيمة السوقية للأسهم: دراسة حالة"، مجلة جامعة حماة، المجلد الثالث، العدد السابع.
- 10-عصام عباسي، (2012)، "تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مبراح ورقلة، الجزائر.
- 11-عصمان، حمزة، (2018)، "أثر عوامل البيئة المالية على الأداء المالي: دراسة حالة الشركات الخدمية بولاية ورقلة خلال الفترة 2011-2015"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مبراح ورقلة، الجزائر.
- 12-عصام أبو النصر، (2006)، "الحكم الشرعي في تملك الأسهم وكيفية تطهير أسهم الشركات التي اختلط فيها الحلال بالحرام"، بحث مقدم في المؤتمر السنوي العلمي الخامس عشر لسوق الأوراق المالية والبورصات، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 15-17 مايو.
- 13-مصرف بغداد، التقارير السنوية للمصرف للمدة من (2016-2023)
- 14-Kinyua, J.K., et al. (2015). Effect of Internal Control Environment on the Financial Performance of Companies Quoted in the Nairobi Securities Exchange. International Journal of Innovative Finance and Economics Research, 3(4), 29-48.
- 15-Nguyen et al. (2021). The Impact of Capital Structure on Bank Performance: GMM Estimation for the Case of Vietnam. PressAcademia Procedia (PAP), 11, 73-83.
- 16-Alexander, D. R., Falta, M., & Willett, R. J. (2012). Using Forecasting Criteria to Identify Value Relevance in the Relationship Between Accounting Numbers and Market Value. Abacus, 48(3), 316-347.
- 17-Zergaw, Lemma Nigussie. (2010). Financial Performance Analysis: The Case of Bank of Abyssinia Versus Other Private Commercial Banks in Ethiopia. Master's Thesis, Mekelle University.
- 18- Usman, Bahtiar, Lestari, Henny Setyo Determinants of bank performance in Indonesia, Faculty of Economics and Business, Universitas Trisakti, Indonesia, Journal Minds: Manajemen Ide dan Inspirasi Vol. 6No. 2 December, 2019.
- 19-Vodová, Pavla. Liquidity of Czech Commercial Banks and Its Determinants.
- 20-Adebayo, Olagunju; Adeyanju, Olanrewaju David; Olabode, Oluwayinka Samuel. (2011). Liquidity Management and Commercial Banks' Profitability in Nigeria. Research Journal of Finance and Accounting.
- 21-Bace, Edward. (2016). Bank Profitability: Liquidity, Capital and Asset Quality. Working Paper, Middlesex University.

ملحق (1) مصرف بغداد

السنوات	أجمالي الاصول	الاصول السائلة	حق الملكية	مجموع الودائع	اجمالي القروض	صافي الربح بعد الضريبة
2016	1200424117	1042904322	282821705	827926225	147141899	20245029
2017	1090152647	939879339	276942042	714522882	120058475	6122480
2018	1113538558	1070570091	266742720	786385700	168545710	4152102
2019	1132744205	1082535944	273641424	803012079	180140893	7298604
2020	1419528237	1363722280	278435852	1073265508	191580010	20200071
2021	1539808656	1479288381	309129878	1158327897	169999030	29980363
2022	1724199578	1650661629	349626266	1310150084	142151579	53154485
2023	2748497945	2672434261	473718461	2181392060	93408705	155781991

ملحق (2) متوسط أسعار الأسهم

اسم المصرف	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
مصرف بغداد	0.847	0.925	0.607	0.298	0.363	0.722	1.248	2.437